الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية

أولاً: الحاجات الإنسانية:

للتعرف على جوهر وكنه المشكلة الاقتصادية وطبيعتها لابد من الإشارة إلى مفهومي الحاجات الإنسانية والموارد الاقتصادية:

تتمثل الحاجات الإنسانية في الشعور بالحرمان مصحوب برغبة معينة لدى أفراد في الحصول على وسائل الإشباع المختلفة لإزالة هذا الحرمان. والحاجات الإنسانية إما فطرية يولد بها الإنسان ويحتاجها تلقائياً، كالحاجة إلى الغذاء والمأوى والملبس. وإما مكتسبة تتطور وتظهر وتختلف مع نمو الإنسان وتغير ظروفه، كالحاجة إلى مختلف السلع الكمالية والخدمات. يقوم الإنسان باستهلاك تلك السلع أو الخدمات التي تشبع لديه رغبة أو تسد حاجة معينة أو تحقق له منفعة اقتصادية.

تتسم الحاجات البشرية بتعددها وعدم محدوديتها وأنها في تزايد مستمر. ويمكن تقسيم الحاجات الإنسانية إلى نوعين من الحاجات هي:

أ- حاجات أساسية أو ضرورية لبقاء الإنسان مثل حاجات المأكل والملبس والمسكن والمشرب.

ب- حاجات كمالية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية بأنواعها المختلفة... وإن إشباع كلا النوعين من هذه الحاجات يتطلب إنتاج المزيد من السلع والخدمات.

يميز البعض بين الحاجات على **أساس اقتصادي** فنجد الحاجات غير الاقتصادية وهي الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق **سلع لم يبذل الإنسان جهدا** في إنتاجها، أي أن هذه السلع لا تتطلب تكاليف إنتاج، أي ليست لها قيمة اقتصادية وهي موجودة بصورة طبيعية، وتسمى بالسلع الحرة أو السلع غير الاقتصادية.

أما **الحاجات الاقتصادية** فهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها بواسطة السلع والخدمات التي **يبذل الإنسان جهداً** في إنتاجها، أي أن إنتاجها يتطلب تحمل تكاليف مادية، وهذا يعني أن هذه السلع والخدمات لها سعر أو قيمة ينبغي على المستهلك دفعها لغرض الحصول عليها، وهذه السلع والخدمات هي التي سبب ظهور المشكلة الاقتصادية نتيجة ندرة عناصر الإنتاج.

خصائص الحاجات الاقتصادية: تتميز الحاجات والرغبات الإنسانية بعدة خصائص أهمها:

١- التعدد: عند النظر إلى الحاجات والرغبات الإنسانية التي يسعى الفرد لإشباعها نجدها **غير محدودة العدد**، فهناك حاجات إلى مختلف أنواع الطعام أو الشراب إضافة إلى الملبس والمسكن وسلع وخدمات كثيرة يصعب حصرها، نتيجة لتعدد رغبات الأفراد وتزايد حاجاتهم.

٢- التنافس: وهي خاصية تنتج عن محدودية وسائل الإشباع، إذ تتنافس الرغبات فيما بينها حول الموارد المحدودة وذات الاستعمالات البديلة. فالرغبة في شرب القهوة قد تنافس الرغبة في شرب الشاي، والحاجة إلى العمل مثلاً تتنافس مع الحاجة إلى وقت إضافي للراحة، والحاجة إلى السفر لقضاء العطلة الصيفية مثلاً تنافس الحاجة إلى شراء كومبيوتر أو هاتف محمول هذا العام ... وهكذا.

٣- التكرار: تميل معظم الحاجات التي نرغب في إشباعها إلى التكرار فبعد كل إشباع نحتاج إلى إشباع آخر وهكذا. فالحاجة إلى الماء والطعام على سبيل المثال لا تشبع مرة واحدة وإنما تتكرر وبصفة دورية مستمرة، وكذلك الحاجة إلى الملابس والتعليم.

٤- التجدد: تتجدد الحاجات الإنسانية وتتغير من فترة لأخرى مع نمو الإنسان وتطور رغباته وميوله وذوقه، وبإشباع حاجات معينة تثور في النفس حاجات أخرى جديدة لم يكن يرغب فيها من قبل.

٥- التكامل والاستبدال: يعبر **تكامل** السلع عن رغبات تتماشى مع بعضها البعض، حيث تسوق كل منها إلى الرغبة في الأخرى، أو أن إشباع رغبة لا يحدث إلا بإشباع رغبة أخرى. فتكامل السلع يعكس ضرورة استهلاك سلعة أخرى مع السلعة الأساسية، فالرغبة في الشاي قد لا تشبع بدون وجود سكر، والحاجة إلى السيارة لا تشبع إلا بوجود البنزين مثلاً، شراء جوال يثير حاجة لشراء وحدات لاستخدام الهاتف. ويشير **الاستبدال** أو الإحلال إلى أن السلع تعوض في الغالب بسلع أخرى خاصة عندما يرتفع سعر السلعة أو يتعذر الحصول عليها يلجأ الإنسان إلى سلع يكون إشباعها أكثر سهولة من إشباع السلع الأولى. إذا تعذر الحصول على زيت الزيتون أو ارتفع سعره ارتفاعاً كبيراً قد يلجأ البعض لاستخدام الزيت النباتي، وعادة ما توجد سلعة تحل محل أخرى، ودرجة الإحلال أو التعويض تختلف من سلعة إلى أخرى اعتماداً على مدى ضرورة أو شدة الحاجة لتلك السلعة.

٦ - القابلية للإشباع: الحاجات الإنسانية عادة قابلة للإشباع، أي أن الحاجات الاقتصادية هي حاجات واقعية وليست خيالية أو مستحيلة، كالسفر لقضاء عطلة الصيف مثلاً، وإن قدرة الإشباع تختلف من فرد لآخر. فقد يقف الأفراد عند حد معين من الإشباع بينما يستمر آخرون لفترة أطول حتى يحصل على الإشباع المطلوب. إذاً تشبع الحاجة بمجرد استعمال السلعة أو الخدمة المعنية سواء مباشرة، أو باستهلاكها لعدة مرات. قضاء عطلة الصيف في المريخ في هذا الوقت يبدو حاجة غير واقعية ولا يمكن اشباعها.

٧ – النسبية: تتصف الحاجات الإنسانية **بالنسبية** أي أن شدة الحاجة إلى سلعة معينة تختلف من شخص لآخر ومن مكان لآخر ومن زمن لآخر. فالحاجة إلى الملابس الصوفية قد تكون أكثر إلحاحاً في البلدان الباردة منها في الحارة، وفي فصل الشتاء أكثر منها في الصيف، بل وما يحتاجه شخص منها قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص آخر.

ثانياً: الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج:

الموارد هي مجموعة الوسائل التي تستخدم في عمليات الإنتاج لصنع المنتجات التي تلبي حاجات الأفراد وتشبع رغباتهم. ويميز الاقتصاديون بين نوعين من الموارد، موارد اقتصادية مثل العمل البشري والآلات والتجهيزات الصناعية والأراضي الزراعية، وموارد غير اقتصادية مثل الهواء وأشعة الشمس. وتكون الموارد الاقتصادية نادرة نسبيا، أي متوفرة بكميات محدودة، أما الموارد غير الاقتصادية فهي متوفرة بكميات كبيرة في الطبيعة. إن إشباع الحاجات الإنسانية لا يتم بشكل مباشر من خلال الطبيعة ولكن بإجراء تحويلات وتغييرات على طبيعة العناصر التي تتكون منها السلعة كي تصبح صالحة للاستخدام والإشباع، لهذا يجب علينا أن نقوم بعملية الإنتاج، التي تشكل المرحلة الأولى من مراحل النشاط الاقتصادي. تنقسم الموارد الاقتصادية إلى أربعة أنواع ويطلق عليها ***عوامل الإنتاج*** أو عناصر الإنتاج وهي:

آ– عنصر العمل أو الموارد البشرية، إذ تمثل قوة العمل المصدر الرئيسي للقوى العاملة في المجتمع. هو الجهد الإنساني المبذول من خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات. العمل ينتج عنه الأجر والذي يتقاضه العامل ويحدد مستوى المعيشة. يمكننا أن نميز بين أعمال يدوية: تعتمد على الجهد العضلي إلى حد كبير وعمال ذهنية: تعتمد على المعرفة.

ب– عنصر رأس المال: ويشمل الأموال والمعدات والآلات، والمصانع، والمباني الّتي تساعد في عملية الإنتاج وبالتالي كل الثروات التي تستخدم في العملية الإنتاجية. إذاً رأس المال هو مجموعة غير متجانسة من الآلات والمعدات والتي تساعد في عملية الإنتاج وتزيد من حجمه. بدلاً من أن يقوم الإنسان بإنتاج سلع وخدمات كي يستهلكها مباشرة، يقوم بإنتاج سلع وسيطة وآلات ومعدات تسمى رأس مال.

جـ – عنصر الأرض وبما تحتويه من الموارد الطبيعيّة، وهي تتمثل في الدرجة الأولى بالأراضي الزراعية، والمعادن والثروات النفطية والمائية وغيرها من الموارد الّتي يمكن أن تستخدم في العملية الإنتاجية. بطبيعة الحال الإنسان لا يخلق المادة، وبطبيعة الحال المادة لا تستحدث ولا تفني، ويقتصر دور الإنسان على إيجاد المنافع ولذلك فهو يحتاج إلى الطبيعة من اجل الإنتاج وخلق المنافع. وتشمل الطبيعة (الأرض – المناجم – الغابات – ومساقط المياه – ومصايد الأسماك والصيد البري.... الخ).

د – عنصر الإدارة أو التنظيم ويتمثل في أخذ المبادرة في جمع وتصور وتنظيم وتنسيق العملية الإنتاجية وحسن استخدام عناصر الإنتاج المختلفة. ويشمل التنظيم أيضا عملية اختراع واستخدامات أنماط وطرق جديدة في الإنتاج، وكذلك تحديد المزيج الملائم من عناصر الإنتاج أثناء تنفيذ العملية الإنتاجية، سنتطرق بشيْ من التفصيل لاحقاً.

بعد أن تعرفنا على مفهوم كل من الحاجات الإنسانية والموارد الاقتصادية يمكننا أن نبين بشكل مبسط طبيعة المشكلة الاقتصادية.

ثالثاً: المشكلة الاقتصادية:

بعد أن عرفنا أن الحاجات الإنسانية متعددة ومتكررة وغير قابلة للإشباع وأن الموارد الاقتصادية نادرة ومحدودة، في ظل هذا الواقع ظهرت المشكلة الاقتصادية، والتي تعبر عن عدم التناسب بين حاجة أفراد المجتمع لاستهلاك السلع والخدمات وبين الموارد المحدودة والمتاحة لهذا المجتمع. وتظهر المشكلة الاقتصادية نتيجة قلة الموارد وعدم قدرتها على تلبية حاجة الإنسان، لهذا يسعى علم الاقتصاد لإيجاد حُلول لهذه المشكلة، التي يعتبرها البعض جوهر علم الاقتصاد. ورغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية إلا أنها عانت ولا تزال من آثار المشكلة الاقتصادية، وقد سعت كل النظم اقتصادية إلى أن التكيف مع المشكلة الاقتصادية تبعاً للفلسفة والمبادئ الخاصة بكل نظام لإيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية المتاحة.

يرى مفكرو النظام الرأسمالي على أن سبب المشكلة الاقتصادية هو ندرة الموارد و قلة الإنتاج مقابل وزيادة حاجات الإنسان باستمرار. وقدموا حلول تقوم على:

الحرية الاقتصادية للفعاليات الاقتصادية والرقابة على النشاط الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن، حيث يقدم المنتج سلعة أو خدمة بهدف الحصول على الربح. أما المستهلك فيحصل على السلعة بغرض تحقيق الاشباع وبذلك تتحقق مصالح الطرفين. لذا يعتبر جهاز الثمن (آلية تحديد الثمن من خلال العرض والطلب) وسيلة لحل المشكلة الاقتصادية إذ من خلال جهاز الثمن يتم اختيار السلع المنتجة ونوع المنتجات، أي تخصيص الموارد الانتاجية في انتاج السلع والخدمات الأكثر الحاحاً. وبهذه الطريقة يتم اختيار الطرق الفنية للإنتاج وطرق تنظيم الانتاج، بناءً على ذلك سنجد أن المنتجين سيختارون الطرق الأكثر كفاءة أي التي تنتج لهم أكبر كمية من الانتاج بأقل التكاليف الممكنة، وبالتالي تحقيق الربح.

فيما يرى أنصار النظام الاشتراكي أو النهج الماركسي أن سبب ظهور المشكلة الاقتصادية هو التطور الذي حدث فيه التوزيع في الإنتاج. وأن الأغنياء (مالكي وسائل الإنتاج) هم سبب ظهور المشكلة الاقتصادية بسبب انفراد الأغنياء بخيرات المجتمع دون النظر لواقع الأغلبية الكادحة.

وبالتالي حدث هذا العجز في توزيع الموارد حيث إن المشكلة الاقتصادية هي في الأساس مشكلة سوء توزيع من وجهة نظر النظام الاشتراكي.

المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة

يقصد بندرة الموارد هنا؛ الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة أي إن الموارد الاقتصادية المنتجات متوفرة بكمية تقل عن احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد، نظراً لزيادة الحاجات الإنسانية تصبح الموارد نادرة. إن تزايد الحاجات وتعددها مع محدودية الموارد يضع حدوداً أمام ما يمكن للفرد أن يحصل عليه من السلع والخدمات فيصبح الاختيار والمفاضلة بين الحاجات أمراً لا مفر منه.

تطرح ندرة الموارد هذه ثلاثة تساؤلات أساسية متصلة بالخيارات الاقتصادية المتوفرة المجتمع، وهذه التساؤلات هي : **ماذا يجب** أن ينتج المجتمع ؟ الإجابة تعتمد إلى حد كبير على تحديد ما هو الأفضل أو الأمثل بالنسبة للمجتمع . وهذا التحديد يختلف من نظام اقتصادي لآخر (رأسمالي، اشتراكي، متقدم، نامي ...)

وكيف نقوم بالإنتاج وبأي الطرق الإنتاجية ؟ هل نوجه الموارد للإنتاج الزراعي باستخدام عدد كبير من الآلات ، وعدد قليل من العمال أم العكس ؟ هل ننتج الكهرباء باستخدام الغاز أم البترول الخام، أم الطاقة الشمسية، أم الطاقة النووية.

لمن يذهب ذلك الإنتاج ؟ الإجابة ترتبط بتوزيع الناتج بين أفراد المجتمع . هل يتم توزيع الإنتاج بالتساوي ، أم على أساس إسهام كل فرد في ذلك الإنتاج؟ هل يتم التوزيع على أساس ملكية الموارد، أم على أساس الإنتاجية ؟ ما هو دور العادات والتقاليد في تقرير عملية التوزيع هذه

يرى البعض أن الندرة تعبر عن الرغبة الإنسانية في الحصول على شيء أو امتلاكه بكميات تزيد عن الكمية المتوفرة من هذا الشيء. فالفرد يواجه الندرة نتيجة لمحدودية الموارد الإنتاجية بما في ذلك عنصر الوقت. يقال أن معدن اليورانيوم معدن نادر، يقصد بذلك أنه لا توجد منه في العالم إلا كميات محدودة. تنشأ الندرة نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استغلالاً أمثلاً وأحياناً سوء الاستخدام، أو بسبب قابلية بعض الموارد للنفاذ، أو نتيجة لزيادة عدد السكان بشكل يفوق زيادة الإنتاج.

المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار:

ومن خصائص المشكلة الاقتصادية أنها تعد مشكلة اختيار وتخصيص، وتظهر هذه السمة بسبب قلة الموارد المتاحة وزيادة حاجات الأفراد. مما يضطر الفرد أو المجتمع للتضحية ببعض هذه الحاجات حتى يتمكن من إشباع بعض الحاجات الأخرى.

ما هي خصائص المُشكلة الاقتصادية؟ تتميّز المُشكلة الاقتصادية بعدة من الخصائص، أهمها **النُـدرة:** وهي القلّة النسبية وليست الندرة المُطلقة للموارد الاقتصادية، وتُعدّ هذه الموارد وسيلة

لإشباع حاجات الأفراد، وخُصوصاً مع زيادة الطلب عليها، بالتزامُن مع تحوُّلها إلى موارد نادرة، **فتُشكّل جُزءاً مؤثراً على المُشكلة الاقتصادية**، حيثُ تُعدّ النُدرة صفة خاصة بالسلع التي تدلّ نُدرتها على ضرورة بذل الجُهد والمال للحُصول عليها.

الاختيار: يعبر الاختيار عن عملية فرز عدد من البدائل المحدودة وانتقاء أحدها والتضحية بالبدائل الأخرى وهو المؤثر الثاني على المُشكلة الاقتصادية، ويُرافق النُدرة أثناء إشباع حاجات الأفراد، لذلك فإنّ النُدرة تدفع الأفراد إلى الاختيار بين مجموعة من البدائل، فعندما لا يستطيع الأفراد الحُصول على كافة رغباتهم وحاجاتهم، يضطرهم ذلك إلى اللجوء للاختيار بين مجموعة من البدائل، على سبيل المثال قد يُرغَم شخص مُعيّن، على شراء نوع مُحدّد من سلعة ما، بدلاً من شراء نوع آخر، بسبب نُدرة الموارد المالية الخاصة به.

المشكلة الاقتصادية مشكلة تضحية: وهي إشباع حاجة مُعيّنة مُقابل التضحية بإشباع حاجات غيرها، فعند استخدام كافة الموارد للحُصول على سلعة أو خدمة ما، فأنّ ذلك سيُؤدّي إلى التضحية بسلعة أو خدمة أُخرى، ويُطلق على هذه التضحية مُسمّى بتكلفة الفُرصة البديلة، وهي التكلفة التي تترتّب عليها اختيار شيء مُعيّن، أي أنّها قيمة التكلُفة المُتوقعة التي من المُمكن خسارتها من المشروع القائم لو تَمّ اختيار بديل آخر، أي انّ **تكلُفة البديل** الذي تَمّ اختياره، **مُقابل المنفعة** التي تمّت خسارتها من البديل الأول، وما هو المنفعة أو العائد الذي سيُحقّقه الخيار الثاني، وتُستخدم هذه النظرية في اتخاذ القرارات المُحاسبية، والإدارية، والاستثمارية، وكذلك يتمّ اللجوء اليها لتقييم البدائل، ولكن لا تظهر في السجلات أو العمليات الحسابية، وإنما في الدراسات والتقارير عند التخطيط لاتخاذ قرار مُعيّن، وتُستخدم أيضاً في الحياة الشخصية في اتخاذ القرارات، فإذا كانت هُناك عدّة خيارات، يجب التضحية بشيء واختيار الأفضل لتحقيق فائدة أو منفعة أعلى.

رابعاً كيفية حل المشكلة الاقتصادية:

حاول الاقتصاديون المعاصرون تقديم حلول ومقترحات للتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية من خلال البحث في أسلب المشكلة واقتراح الحلول عبر سعيهم لتطوير النظرية الاقتصادية:

١. توزيع الموارد المتاحة على إنتاج السلع والخدمات

منشأ القضية: معلوم أن الحاجات الإنسانية غير محدودة وان الموارد نادرة. السؤال المطروح في هذا السياق أي الحاجات تشبع وأيها يضحى بها؟ فالنشاط الإنساني صراع ضد الندرة، وكل اختيار مقترن بتضحية وهو ما يمكن تسميته بتكلفة الفرصة البديلة. لذلك لابد من اتخاذ القرار **بكم وأين**

وكيف ننتج السلع والخدمات. ذلك هو منشأ قضية توزيع الموارد على إنتاج السلع والخدمات الغاية والهدف الذي يسعى إليه علم الاقتصاد لدى معالجة قضية توزيع الموارد الاقتصادية على إنتاج السلع والخدمات هو تحقيق الكفاية الاقتصادية.

والكفاية الاقتصادية بالتعريف هي الحصول على أكبر ناتج ممكن من السلع والخدمات باستخدام كمية محددة من عناصر الإنتاج، خلال فترة زمنية محددة. وبتقديرنا لابد من التركيز على عنصر الزمن بنظر الاعتبار كونه أحد عوامل أو عناصر الكلفة .

٢. تحقيق النمو الاقتصادي والحد من تقلبات الأسعار

يتضمن هذا الهدف قسمين مترابطين هما تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على مستويات الأسعار. يتحقق الشق الأول من هذا الهدف "النمو الاقتصادي" بزيادة قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات بشكل يزيد فيه معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني. ما هو الفرق بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني؟

منشأ القضية: ترتبط هذه المشكلة من جهة بالزيادة السكانية المستمرة في المجتمع ومن جهة ثانية تحسين مستوى معيشة للمواطنين أو على الأقل الحفاظ على نفس المستوى. لذا يجب أن ينمو الدخل أو الناتج القومي بمعدلات تكفي لتحسين مستوى المعيشة ولتلبية زيادة الحاجات الإنسانية الناجمة عن الزيادة السكانية. الأمر الذي يترتب عليه توفير فرص عمل للراغبين والقادرين على العمل، أي الوصول إلى التشغيل الكامل. وتعرف هذه القضية بقضية النمو الاقتصادي، التي تشغل حيزاً هاماً من اهتمامات القائمين على رسم السياسات الاقتصادية للتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية في مختلف البلدان.

فمن أجل رفع مستوى معيشة الأفراد لا بد من زيادة مستويات التشغيل إلى أقصى ما يمكن، أي توفير فرصة عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل. وتبدو قضية النمو الاقتصادي في الدول النامية أكثر إلحاحاً بسبب الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة في الدول النامية والدول المتقدمة.

غاية وهدف أي حكومة من معالجة هذه القضية زيادة معدل النمو الاقتصادي لتحسين مستوى معيشة الفرد **والحفاظ على استقرار الأسعار** لتجنب الآثار السلبية للتضخم وللانكماش على تحقيق النمو الاقتصادي. لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، أي أن التضخم يؤثر على مستوى معيشة الأفراد وخاصة ذوي الدخل المحدود. لهذا لا بد من السعي للمحافظة على استقرار الأسعار وتجنب حدوث تضخم أو انكماش يمكن أن ينعكس سلباً على مستوى معيشة المواطن ويضر بمستويات النمو الاقتصادي.

٣. توزيع الناتج القومي على مكونات المجتمع

لدى مزج عناصر الإنتاج فيما بينها يحصل المجتمع على كمية من السلع والخدمات تشكل في مجموعها الناتج القومي. وهنا تتضح جوانب وأبعاد القضية الثالثة (توزيع الناتج القومي على عناصر الإنتاج في صورة رواتب وأجور وريع للأرض وفائدة وربح يحصل عليه المنظم).

أما في حالة المجتمع الذي يطبق فلسفة السوق الاجتماعي نجد أن الفعاليات الاقتصادية في المجتمع تسير وفق آلية السوق في نفس الوقت تسعى الدولة لضمان مستوى معيشة لائق للفئات ذات الدخل المحدود من خلال توفير الدعم للغذاء والمسكن والعلاج والتعليم.

والهدف الذي يبتغه علم الاقتصاد عند معالجة قضية توزيع الناتج القومي هو تحقيق العدالة الاجتماعية. بمعنى أن يحصل كل فرد على حصته من الناتج القومي بمقدار مساهمته في هذا الناتج مع الأخذ بنظر الاعتبار أوضاع ذوي الدخل المحدود وحاجاتهم الأساسية.

٤. تحقيق التوازن مع العالم الخارجي

يعتبر توازن ميزان المدفوعات واستقرار أسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية واحداً من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى للتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية.

تلعب التجارة والمبادلات الدولية دور هام في توفير مستلزمات الإنتاج. وتشكل نسبة الصادرات والمستوردات إضافة إلى القروض وتحويلات المقيمين– إلى الناتج القومي الإجمالي مبالغ كبيرة لا يمكن تجاهلها عند معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتصدى لها علم الاقتصاد على مستوى الاقتصاد القومي.

تعبر هذه القضية كأحد مكونات المشكلة الاقتصادية عن اختلال ميزان المدفوعات والميزان التجاري إذ يعكس الفرق بين الصادرات والمستوردات خللاً في الميزان التجاري، كما توثر حركة رؤوس الأموال سلباً أو إيجاباً على توازن ميزان المدفوعات. من جهة أخرى يلعب سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الدولية أهمية بالغة في تحديد قيمة الصادرات والمستوردات. يهدف علم الاقتصاد عند معالجة هذه القضية إلى المحافظة على سعر صرف مستقر للعملة الوطنية وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ضع إشارة صح أو خطأ أمام كل عبارة مما يأتي:

١. الحاجة الإنسانية شعور بالحرمان مصحوب برغبة لامتلاك وسائل الإشباع.
٢. الحاجات غير الاقتصادية هي حاجات تشبع بسلع يبذل الإنسان جهدا في إنتاجها.
٣. الحاجات الاقتصادية هي حاجات تشبع بسلع لم يبذل الإنسان جهدا في إنتاجها.
٤. من خصائص الحاجات الاقتصادية التعدد ويعني أن الحاجات غير محدودة العدد.

٥. التنافس من خصائص الحاجات الاقتصادية؛ يعني تنافس المنتجين على إنتاج السلع.
٦. من خصائص الحاجات الاقتصادية التكرار ويعني إشباع حاجات معينة يثير في النفس حاجات أخرى جديدة لم يكن المرء يرغب فيها من قبل.
٧. من خصائص الحاجات الاقتصادية التجديد ويعني بعد كل إشباع تتجدد الحاجة إلى إشباع آخر من جديد.
٨. قضاء إجازة على سطح القمر يعتبر حاجة قابلة للإشباع.
٩. اهتمام اطفل باقتناء لعبة سيارة بجهاز تحكم وعدم اهتمام رجل مسن بذلك يندرج ضمن نسبية الحاجات الاقتصادية.
١٠.يعتبر الجرار الزراعي من الموارد غير الاقتصادية.
١١. الضوء المستمد من أشعة الشمس هو من الموارد الاقتصادية.
١٢. تندرج الغابات والمناجم ضمن عنصر رأس المال كأحد عناصر الموارد الاقتصادية.
١٣. اعتمد مفكرو النظام الرأسمالي على التخطيط المركزي لحل المشكلة الاقتصادية.
١٤.اعتمد مفكرو النظام الاشتراكي الحرية الاقتصادية وجهاز الثمن لحل المشكلة الاقتصادية.
١٥.سبب المشكلة الاقتصادية لدى الماركسيين هو ندرة الموارد وتزايد الحاجات الإنسانية
١٦.سبب المشكلة الاقتصادية لدى الرأسماليين هو ندرة سوء توزيع المنتجات.
١٧.يقصد بعبارة المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة أن الموارد بادرة ندرة مطلقة وليست نسبية.
١٨.يقصد بعبارة المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار التضحية ببعض الحاجات لإشباع حاجات أخرى.
١٩.تدل عبارة المشكلة الاقتصادية مشكلة تضحية على تكلفة الفرصة البديلة.
٢٠.من المقترحات التي تبناها الاقتصاديون المعاصرون لحل المشكلة الاقتصادية توزيع الموارد المتاح على أنتاج السلع والخدمات.
٢١.تعني الكفاية الاقتصادية الحصول على أكبر ناتج ممكن باستخدام أكبر كمية من الموارد.
٢٢.يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة إنتاج السلع والخدمات سنوياً باضطراد.
٢٣.يقصد بتحقيق التوازن مع العالم الخارجي توازن الميزان التجاري وتوازن ميزان المدفوعات.